دراسة

مخاطر الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي على الجاليات المسلمة في الغرب

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 13 تموز/ يوليو 2023

فهرس:

مقدمة

1- مخاطر الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي وتأثيرها على الجاليات المسلمة في الغرب.

- مخاطر تدريس المثلية الجنسية في المدارس: التجنيد المثلي للأطفال.
- مخاطر الترويج الإعلامي لثقافة الشذوذ الجنسي.
- دور اللوبيات المروّجة لثقافة الشذوذ في ضرب الفطرة الطبيعية والهوية الإنسانية.
- المخاطر الاجتماعية والثقافية.
- المخاطر الصحية: بين الترويج لأدوية إيقاف سن البلوغ الهرمونية والشذوذ الجنسي الفعلي
- المخاطر النفسية.

2- سبل مواجهة هذه المخاطر.

- الحقوق الأساسية والانسانية في الدساتير والقوانين الاوروبية التي يمكن اعتمادها لحماية الجاليات المسلمة.
- الحقوق الأساسية والحريات وفقا للدستور الأمريكي.
- القوانين والإجراءات في استراليا.
- القوانين والإجراءات في كندا.

الاستنتاجات

المصادر

مقدمة

استقرت الحكومات الغربية على تقنين الشذوذ الجنسي وفرض احترام فاعليه، وادراج أي انكار له او تنديد به تحت بند جرائم الكراهية والتمييز. وهذا التحويل لأمر شـــاذ او اســـتثنائي وجعله طبيعيا ومعترف به كحق مشـــروع ومعاقبة منكريه يؤثر بصورة سلبية وكارثية على مفاهيم كثيرة تتعلق بهذا الشأن، كمفهوم الزواج والأمومة والاسرة، ويعد أيضا فرضا بالقوة لرأي اقلية على أغلبية الشعوب المختلفة بما تبقى لديها من فطرة سليمة، بما فيها الغرب نفسه، في ازدواج للمعايير واضـــح، تلك المعايير التي تتعلق بالديمقراطية وخيار الاغلبية. حتى الاســـتفتاءات التي جرت في بعض البلدان حول تقنين زواج الشواذ على سبيل المثال، حدثت قبلها حملات اعلامية واسعة صورت من يرون في الشذوذ الجنسي تدميرا للمجتمع على أنهم رجعيون ويتصفون بالكراهية والتمييز على أساس الميول الجنسية. وقد قننت أوضاع الشواذ وأصـبحت "حقوقهم" خطّا أحمر في الغرب بسـبب رؤية الانظمة الغربية للانسـان نفسـه، تلك الرؤية المادية الانانية لمفاهيم الحرية والمنفعة والملذة، مما يجعل الفرد متمحورا حول نفســـه فقط بأنانية مفرطة، ومقبلا على ما يشـــجع احتياجاتها، بغض النظر عن مصـلحة الاسرة والمجتمع، وبلا اهتمام ببقاء الجنس البشـري الذي يكفله الزواج الطبيعي التقليدي، وبلا مراعاة للدين والفطرة والقيم. وقد بدات الحركة الواسـعة من تقنين وضـع الشـواذ بالحركة النسـوية الواســعة التي ســادت امريكا واوروبا، والتي قد بدأت بالمناداة بالحقوق المشـــروعة للمرأة ولكنها تحولت الى الغلو والمناداة بمطالب غريبة، كإباحة الشذوذ، والمساواة المطلقة بين المرأة والرجل في كل شيء بما فيها الأمومة، وحق التعري بحجة ان جســـد المرأة ليس عيبا لتغطيته، وفي حق تحديد النوع ذكر أم أنثى، وغير ذلك من المطالب التي تزداد يوما بعد يوم مما ينذر بفناء المجتمعات. وبما ان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية يسعى حثيثا لعولمة نموذجه الثقافي والاجتماعي والاســتهلاكي، فقد أتت رياح الشــذوذ الجنسيــ على المجتمعات الاســلامية، والاهم من ذلك على الجاليات الاســلامية في الغرب، وبرزت أصـوات تطالب بحقوق من يسـمون "المثليين"، تحت شـعار الحرية والحق في التعبير، ومكافحة التمييز والكراهية، وبدات منظمات المجتمع المدني في الغرب تعمل على المطالبة بهذه الحقوق. هذه المنظمات التي تتلقى الدعم من جهات نافذة في الغرب (سـياسـية وغيرها) بهدف الترويج لثقافة الشـذوذ وتعميمها وجعلها معيارا للحرية.

بالطبع لا تزال الجاليات الاســلامية ترفض هذه الثقافة وتســتنكرها، في محيطها الاجتماعي، خصــوصــا ان الاســلام أتى لتحقيق مقاصـد مهمة وهي حفظ النسـل، والذي لا يتم الا بالزواج الطبيعي، لذلك نهى القران الكريم عن الفحشـاء والمنكر والبغي. انّ مخاطر الشــذوذ الجنسيــ تتمثل في مخالفة الفطرة، ومعارضــة الحكمة الإلهية، وهي اســتخلاف الإنسـان في الأرض لعمارتها، وفيه إعراض عن آية وسـنة من سـنن الله عز وجل في الكون وهي سـنة الزواج بين الذكر والأنثى، والشذوذ سبب رئيسي للإصابة بالعديد من الأمراض الجنسية الفتاكة. ومعالجة آفة الشذوذ الجنسي بحاجة إلى أدوات مواجهة، وذلك من أجل أولا درء المخاطر التي الناجمة عن هذه الثقافة الشاذة، وثانيا، بيان الجرم الذي يرتكبه المثليون ومن يدافعون عنهم، وضرورة إخضاعهم للعلاج النفسي والطبي، لأن ما يقومون به يمثل خطرًا على المجتمعات وعلى مستقبل البشرية.

من هذا المنطلق يطرح الســؤال الأهم ما هي المخاطر التي تواجهها الجاليات المســلمة في الغرب من تداعيات هذه الثقافة ونشـرهـا والترويج لها؟ وما هي سـبل المواجهة والحماية التي يمكن الاعتماد عليها لحماية أجيال الأطفال والشباب من أبناء هذه الجاليات من اثار هذه الثقافة الهجينة الملوثة؟

1- مخاطر الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي وتأثيرها على الجاليات المسلمة في الغرب

هناك الكثير من المخاطر وهي تظهر على مستويات مختلفة، وبأثار متباينة وخطيرة على أجيال وأسر الجاليات المسلمة المقيمة في الدول الغربية، والتي من المفترض أنها تشكّل جزءا أساسيا من النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات الغربية على تناقضاتها. إنّ الشذوذ أو المثلية كما يسمونها هي دعوة جنسية قائمة على اعتبار عدم وجود فوارق بين الذكر والأنثى، وأن الأصل واحد، وعليه قاموا بابتكار مصطلح آخر زعموا أنه يجمع بين الجنسين في مسمى واحد، ألا وهو مصطلح "**الجندر**"، وأن هذا المصطلح يرمز لكائن الإنسان ذكرا كان أو أنثى، وأنه-أي الجندر- كفيل بمحو كل الفوارق التمييزية بين الجنسين مما يضمن كمال العدل بينهما، وعليه فلا حرج من المطالبة بإقرار زواج الشواذ (عقد PAX)، ولذلك أنشأت مؤسسات وجمعيات ومنظمات وأحزاب سياسية في دول الغرب، تطالب بإقرار هذه الفكرة في قوانينها ودساتيرها، بل وصل بهم الأمر إلى المطالبة بإدخال أفكار هذه المجموعة الشاذة في المناهج والمقررات الدراسية، وفتحت الساحات الإعلامية بكل ادواتها الاتصالية للترويج لهذا النمط الاجتماعي الشاذ، وهذا ما تم في الكثير من الدول في أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا، حيث يقطن الالاف من الجاليات المسلمة التي بدأت تواجه مخاطر كبيرة بسبب النشر والترويج لهذه الثقافة التي أصبحت تشكّل تهديدا لهويتها المحافظة ولمعتقداتها وقيمها الإنسانية، والاهم لأسرها وأطفالها.

من هذا المنطلق نعرض جملة من المخاطر التي تواجهها الجاليات العربية والإسلامية في الغرب وسبل مواجهتها:

- مخاطر تدريس المثلية الجنسية في المدارس: التجنيد المثلي للأطفال:

العديد من الدول الغربية سواء في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) أو بريطانيا او الدول الأوروبية بدأت منذ سنوات تتبنى جملة من القوانين والإجراءات التي تهدف الى النشر والترويج لثقافة الشذوذ الجنسي في المدارس والحضانات كجزء من مشروع أكبر، يسعى لجعل هذه الثقافة مقبولة من قبل أطياف عمرية مختلفة، ولتمرير أجندات ثقافية متناقضة مع كل القيم والمبادئ التي طالما كان يتغنى بها الغرب. انها ثقافة جديدة هدفها التجنيد المثلي للأطفال.

في كندا: يذكر أنه خلال يونيو/حزيران من كل عام تقيم المدارس الكندية أنشطة داعمة للمثلية الجنسية، بدعوى احترام الاختيارات الجندرية، وهو الإجراء التي تعده العديد المنظمات المدنية الإسلامية والمسيحية مساسًا بالحقوق الأساسية التي يصونها الدستور الكندي. فبعد ما يقرب من العشر سنوات على طرح فكرة تدريس الثقافة الجنسية في كندا، دخل القرار حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 2015، وظل هذا الأمر حتى بعد تطبيقه في مدارس مقاطعة أونتاريو بين مؤيد ورافض، فهو مطبق بشكل رسمي فقط في أونتاريو التي تعد أكبر المقاطعات سكانا والتي اقترحت القرار ونفذته، أما باقي المقاطعات فقد أدخلته على سبيل التجربة، مثل مقاطعة كيبيك على سبيل المثال التي تطبقه في 15 مدرسة، وتحديدا على 820 طالبا وطالبة لا يسمح لهم بالتغيب عن هذا الدرس.

- اهداف القانون:

كانت وزيرة التربية والتعليم السابقة في مقاطعة أونتاريو، قد أقرت هذا القرار مبررة ذلك بأن تعليم الأطفال الثقافة الجنسية يتيح لهم الفرصة لفهم الإشارات غير اللفظية وتعابير الوجه وأسماء لأجزاء من جسم الإنسان، التي يطلق عليها البعض أحيانا ألفاظا تخدش للحياء وغير مناسبة، فترى أن من مسؤولية المؤسسة التعليمية تثقيف الأطفال في

هذا الجانب. أما رئاسة الحكومة، فقد بينت أن دخول هذا القرار حيز التطبيق جاء لأن الأطفال يستقون معلوماتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وثورة المعلومات الهائلة، وهو مصدر غير موثوق به، إضافة إلى أن الأطفال قد يقعون ضحية محتالين على تلك المواقع ممن يقومون باستغلال الأطفال جنسيا، وبررت ذلك أن المناهج صممت لكي تتناسب مع المرحلة العمرية للطفل ويبدأ تدريسها من الصف الأول في المدارس الابتدائية وصولا إلى المرحلة 12 قبيل الجامعة. إضافة الى ذلك، ولتبرير تدريس هذه المادة في كندا، اشارت رئاسة الحكومة أن الكثير من الأطفال يعيشون في أسر يكون فيها الآباء مثليين، لذا يكون من المهم توعية الطفل عن طبيعة العلاقة بين أسرهم.

- المراحل العمرية:

تم وضع مناهج تدريس التربية الجنسية للصفوف من الأول إلى الثالث، متضمنا التعريف بمفردات أجزاء الجسم ووظائفها، وفي الصف الثالث حينما يكون الطفل بعمر 8 سنوات يتم شرح الأعضاء الجنسية للذكر والأنثى وكذلك وظائف تلك الأعضاء. أما في الصف الرابع فيتناول المنهج الشذوذ واستخدام أفعال وممارسات جنسية غير صحيحة، وفي المرحلة الخامسة يتم تناول العادة السرية، وفي المرحلة السابعة يتم شرح العلاقات المثلية وخطر ممارستها وأسبابها، أما في المرحلة الثانوية فيصل الأمر إلى شرح العلاقة الجنسية بين الذكر والأنثى، وفي كل المراحل تلك يستعان بأفلام توضح وتشرح كل ما سبق ذكره. على المستوى الاجتماعي ووفقا الجدل الذي أثير حول الموضوع، يبين الرافضون لهذه السياسة التعليمية أنّ ادراج هذه الثقافة الشاذة في مناهج التربية والتعليم:

- تذكي الغريزة الجنسية لدى الأطفال والشباب بشكل يسيطر على حياتهم اليومية ولا يجعلهم يفكرون إلا في كيفية ممارستها حتى ولو كانت بأساليب خاطئة
- تنشئ أطفالا غير أسوياء.
- تزيد من مخاطر الاعتداءات الجنسية.
- تشجع على ممارسة الجنس بين الأطفال والشباب.
- تتيح لهم فرصة قيام علاقات مثلية غير طبيعية.
- تخرج الطفل من براءته وتدخله في مرحلة عمرية أكبر من مرحلة الطفولة التي يعيش فيها.
- تضاعف فرص قيام العلاقات الجنسية بين البنات والذكور الأطفال في المدارس الابتدائية وأيضا في المراحل الثانوية.
- تساهم بمضاعفة الفرص في الإصابة بأمراض خطيرة ناشئة عن التواصل الجنسي بين الأطفال والشاب خارج الأطر الصحيحة.
- تفسح المجال لغير الوالدين لإدخال المعلومات الصحية التي تتعلق بالثقافة الجنسية، من الزملاء في المدرسة على سبيل المثال، والتي تترتب عليها عواقب وخيمة.
- تزيد من فرصة تعاطي الأطفال والشباب للمخدرات والكحول.
- تضعف من سلطة الآباء في توجيه أطفالهم التوجيه الذي يتناسب مع عادات وتقاليد ودين الأسرة.

- ردود الأفعال

اعتراضا على تطبيق القرار، خرج الأهالي والطلاب من مختلف الأصول والأديان خاصة الإسلامية والمسيحية المحافظة، وأيضا بعض المدرسين والتربويين وممثلي المؤسسات الدينية المختلفة رافضين هذا القرار، كما شهدت مدارس أونتاريو

إضرابا من قبل الطلاب، وخسر بعض المدرسين وظائفهم بهذا الإضراب بعدما رفضوا تطبيق قرار تدريس تلك المواد في مدارس مقاطعة أونتاريو. لكن الأمر لم يحقق أي نتيجة إيجابية، هذا الرفض لم يكن مقتصرا على المسلمين وأسرهم في المقاطعة إنما شمل أيضا المدارس والمؤسسات الكاثوليكية التي عبرت عنه المؤسسة التعليمية الكاثوليكية في مقاطعة أونتاريو وبينت أن استخدام موانع الحمل يتعارض تماما مع نظام المدارس الكاثوليكية، في حين ألزمت وزارة التربية والتعليم المدارس الكاثوليكية بتطبيق هذا القرار كما هو الحال ببقية المدارس الأخرى الكندية. وبينت المؤسسة الكاثوليكية أن التعاليم الكاثوليكية تمنع الإجهاض واستخدام موانع الحمل الاصطناعي، إضافة إلى أن العلاقات المثلية تتعارض مباشرة مع الأنثروبولوجيا المسيحية للإنسان. وبالرغم من أن أمناء المدارس الكاثوليكية في تورنتو في مقاطعة أونتاريو طلبوا تأخير تنفيذ هذا القرار كما طالبوا بأن يكون تدريس منهج الثقافة الجنسية المثير للجدل بطريقة تتناسب مع العقيدة الكاثوليكية ولا يتعارض معها بحيث يتم حذف بعض النواحي التي تتعارض مع التعاليم الكاثوليكية، إلا أن وزارة التربية والتعليم في المقاطعة ألزمت جميع المدارس بالالتزام بالمنهج التعليمي لدرس العلوم الذي يتضمن تدريس الثقافة الجنسية في جزء كبير منه.

على الرغم من إلزام المدارس بتطبيق هذا القرار إلا أنه يتيح للآباء سحب أبنائهم من مرحلة الصف الأول إلى المرحلة الخامسة من حضور هذا الدرس، ويقوم الكثير من الآباء والأمهات المعارضين لتطبيق القرار بسحب أطفالهم بالفعل، خاصة عندما يتم عرض أفلام تشرح العملية الجنسية بشكل مباشر. وقد سجلت إحدى مدارس مدينة هاملتون في مقاطعة أونتاريو قيام الأهالي بسحب 100 طالب وطالبة من درس الثقافة الجنسية خلال موسم الربيع فقط، ولا يزال المجتمع الكندي المتنوع يتابع بحذر تطبيق هذا القرار ودراسة مخاطره وأبعاده على المراحل التدريسية للطلاب، ولا يزال مستقبل تطبيق هذا القرار مجهولا إلى الآن إن كان سيتم إلغاؤه في المستقبل أو الاستمرار في تطبيقه، وذلك اعتمادا على الدراسات التي ستقوم بها الجهات والمؤسسات التربوية المختلفة في كندا.

في بريطانيا: اتسع نطاق الجدل أيضا بسبب هذه الدروس في المرحلة الابتدائية وذلك مع صدور توجيه حكومي حول منهج جديد هو تدريس "العلاقات"، ومن ضمنها العلاقات المثلية، بشكل إلزامي في كل مدارس بريطانيا الابتدائية اعتبارا من سبتمبر/أيلول 2020 .ورأى بعض الأهالي أن هناك "مبالغة" في التركيز على تدريس هذه المواضيع في المدارس.

بالمقابل تعيش الاسر الإسلامية في بريطانيا تحديا كبيرا فهم يقعون بين رغبتهم بتعليم أبنائهم في المدارس الانجليزية، وبين تخوفهم من أثر هذا النمط الجديد من التعليم على تشكيل هويات أبنائهم. كما تعاني الأسرة العربية والمسلمة من مخاوف تغيُّر القيم والعادات السلوكية والاجتماعية والنفسية لدى أبنائها، إثر تغيير سياسات التعليم في بريطانيا مؤخرا، والتي تم تأجيل تطبيقها الفعلي حتى شهر أبريل من عام 2021 بسبب جائحة الكورونا.

فقد تم تحديث سياسات التعليم في بريطانيا، فالجديد يشمل تقسيم مادة الجنس والعلاقات إلى مادتين في المرحلتين الثانوية والابتدائية، بحيث تصبح مادة الجنس والعلاقات مادة إجبارية في المدارس الثانوية، وأما في المدارس الابتدائية، فما زالت مادة الجنس اختيارية. ومن حق الأهل اختيار حضور الطالب لحصصها من عدمه، أما الثانية وهي مادة العلاقات فقد أصبحت إجبارية؛ ولا يحق للأهل منع أبنائهم من حضور دروسها. كما تم استحداث مادة الصحة التي تشمل الصحة الجنسية في المدارس الثانوية كمادة إجبارية أيضا. وبالرغم من تعايش العديد من الأسر العربية والاسلامية في المجتمع البريطاني مع طبيعة الحياة وتقديمهم لنماذج نجاح في الغرب، إلا أن تغيير سياسات التعليم واستحداث مواد دراسية جديدة وفرض تعلم الجنس والعلاقات على الأطفال منذ نعومة أظفارهم، يدق ناقوس الخطر لدى العديد من الأسر العربية والمسلمة، بسبب ما يتعرض له أبناؤهم من محتوى، لا يتناسب مع ديانة الأسرة ومع الخلفية الحضارية والثقافية لها.

تعتبر السياسات الجديدة مجحفة في حق الأهل وحتى في حق الطالب نفسه، فالدروس تتسم بالمحتوى الإباحي في طريقة عرضها للمعلومات وتفصيلها، فمن الصور أو الأفلام العارية سواء كانت كرتونية أو حقيقية، إلى طرق الوقاية من الحمل إلى غيرها من التفاصيل الشاملة، **وهذا الأمر يعود لأسباب عدة:**

أولا، سيتم تدريس هذه المواد الدراسية للطالب منذ السنوات الدراسية الأولى. وينص القانون على إمكانية البدء بتدريسها منذ مرحلة التمهيدي أي من عمر 4 سنوات، وهو الأمر الذي أثار استغرابا من الأهالي ومن المهتمين بشؤون التربية ولقي معارضة شديدة من قبل بعض مؤسسات حماية الأسرة في المجتمع الإنجليزي.

ثانيا، القانون يتصف بالضبابية لأنه لم يضع خطوطا واضحة تفصل بين المواضيع التي سيتم طرحها في كل مادة. وبذلك يمكن لإدارة المدرسة أو حتى المدرس أن يتلاعب بمحتوى الدروس التي تقدم في كل مادة، فيجعل ما هو اختياري إجباريا في بعض الحالات، بهدف "تثقيف الطالب بشكل أكبر حول مفهوم الجنس والممارسات الجنسية على إطلاق أنواعها"، رغم أن هذا يتنافى مع عادات وقيم شريحة كبيرة من المجتمع الإنجليزي نفسه.

ثالثا، مع أن القانون يلزم المدارس بعقد جلسة استشارة مع أولياء الأمور وعرض ما سيتم طرحه من محتوى بالتفصيل عليهم، بما في ذلك الصور التي ستستخدم بالمنهاج والمؤسسات التي ستساهم بوضع مواده..

إلا أن ملاحظة الواقع الفعلي تؤكد أن غالبية المدارس لم تبادر إلى تطبيق هذا البند من القانون، إضافة إلى صعوبته على كثير من الأهالي بسبب ضعف لغتهم الإنجليزية، وعدم توفير مترجم لهم من قبل المدرسة، وعدم قدرتهم على مجاراة المدرسة في حججها؛ خصوصا عندما يتعلق الأمر بمحتوى يتعارض مع ديانة الأهل أو خلفيتهم الحضارية والثقافية.

رابعا، تلزم نصوص بنود القانون الجديد تعليم المثلية الجنسية للأطفال، وذلك من خلال تعريفهم على أنواع مختلفة من العائلات الطبيعية (مثل المكونة من أب وأم، أو المكونة من أرمل أو أرملة، أو مطلق أو مطلقة مثلا)، وغير طبيعية (وهي المكونة من أب وأب، أو أم وأم) والتي هي عائلة معترف بها قانونيا في بريطانيا. وهو الأمر الذي يثير جدلا كبيرا في وسط الأسرة الواحدة، فبينما يحرص الأهل على تعليم أبنائهم الدين الذي ينتمون له من إسلام أو مسيحية أو غيرها من الديانات، وفي ذات الوقت يحرصون على اكتساب أبنائهم قيمة احترام حرية الاختيار للأفراد، وقيمة احترام حقوق الآخرين الشخصية واحترام النمط السائد في المجتمع مع الاحتفاظ بهويتهم الخاصة، إلا أن تلقين الأبناء هذه المفاهيم في هذا السن المبكر وزرع هذه المعتقدات في عقولهم وأذهانهم قبل تشكل الوعي الكامل لديهم بمختلف مجالات الحياة، سيشكل ربما تهديدا على النمط الاجتماعي الذي سيتبنونه في حياتهم لاحقا.

إنّ تحديث سياسات التعليم في بريطانيا، بحيث تصبح مادة الجنس والعلاقات مادة إجبارية في المدارس الثانوية، واختيارية في المدارس الابتدائية يعتبر تهديدا صارخا لبنية الأسرة في المجتمع بحسب العديد من الدراسات والأبحاث، وستظهر نتائجه لاحقا مع تقدم الزمن ونمو الأجيال الصغيرة الآن التي ستصبح هي نواة الأسرة والمجتمع لاحقا. كما أن زرع هذه المفاهيم في عقول الأطفال في سن مبكرة جدا، قد يسبب جدلا كبيرا داخل العائلة الواحدة، بين أبناء تربوا على قيم المجتمع الإنجليزي وتشربوها في المدارس وهم يدافعون عنها أو يتساءلون عن مدى جدوى عدم تبنيها من قبل الأهل، وبين الآباء والأمهات الذين يتبنون نظرتهم الخاصة لمفهوم العائلة بناء على خلفياتهم الدينية والحضارية.

خامسا، هذه الدروس تتسم بالمحتوى الإباحي في طريقة عرضها للمعلومات وتفصيلها. فمن الصور أو الأفلام العارية سواء كانت كرتونية أو حقيقية، إلى طرق الوقاية من الحمل إلى غيرها من التفاصيل الشاملة. وقد تعرض هذه

التفاصيل حتى على طلاب المراحل الدراسية الأساسية في بعض المدارس. وهذا التصرف "الشاذ" ينتج عن تبني هذه المدارس لسياسات تثقيفية متطرفة وحادة نوعا ما. لذلك تشكل العوامل المذكورة سابقا تحديا حقيقيا أمام الأسر العربية والمسلمة في بريطانيا، فهم يقعون بين رغبتهم بتعليم أبنائهم في المدارس الإنجليزية وبين تخوفهم من أثر هذا النمط الجديد من التعليم على تشكيل هويات أبنائهم وسلوكياتهم مستقبلا. ولذلك، فقد بدأت الكثير من الأسر بدراسة أو الإقبال على خيار التعليم عن بعد أو التعليم في المنزل كبديل، إلا أنها تواجه بعقبات مادية ولوجستية تمنعها من ذلك.

في الولايات المتحدة الامريكية: واستمرارا لنفس سياسة تدريس المثلية الجنسية في المدارس: احتشد مثلا، العشرات من أهالي طلاب مسلمين ومسيحيين، أمام مجلس مدارس مقاطعة مونتغومري الحكومية بمدينة روكفيل في ولاية مريلاند الأمريكية، اعتراضًا على تدريس أطفالهم لمناهج تحمل مشاهد غير ملائمة وتدعم المثلية، في اوائل الشهر الماضي (8 حزيران 2023). شارك مجموعة من الآباء المسلمين في مظاهرات احتجاجية، على سياسة جديدة تمنعهم من استبعاد أطفالهم من دورات دراسية في ولاية ماريلاند الأمريكية، والتي تروّج للمثلية والتحول الجنسي. وتجمّع حوالي 50 من الآباء والناشطين بالتجمع في مدرسة بمقاطعة مونتغومري العامة، حاملين لافتات تطالب بـ "حقوق الأسرة" واستعادة الانسحاب"، ورددوا شعارات مثل "حماية أطفالنا" و"الحرية الدينية الآن".

تجدر الإشارة الى أنّ ولاية ماريلاند تسمح للآباء بالانسحاب من الدورات الدراسية التي تتضمن المواد التي تناقش الحياة الأسرية والجنسية، ولكن المنطقة التعليمية في آذار/ مارس2023 قررت أن تشمل المواد التي تناقش المثلية والتحول الجنسي والإيديولوجية الجندرية، كجزء من "تعليم الحياة الأسرية والجنس البشري". ومنذ الأول من أيار/ مايو 2023، لم تعد المنطقة التعليمية تُعلم أولياء الأمور بهذه المواد في الدورات الدراسية، ولا تسمح لهم بالانسحاب. هذا الامر ادّى الى ان الجاليات المسلمة التي كان لديهم الحق في الاختيار ومنع ابناءهم من المشاركة في هذه الدروس لأنها اختيارية حينها، ووفقا للسياسة الحالية، لم يعد بإمكانهم القيام بذلك. بالإضافة الى ذلك، عملت المنطقة التعليمية على انشاء العديد من الكتب التي تناقش المواضيع المتعلقة بالمثلية الجنسية والتحول الجنسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 أو 4 سنوات.. بما في ذلك كتاب يسمى "Pride Puppy!" هذا الكتاب، يستخدم القصة لتعليم الأطفال الأبجدية، ويقدم لهم كلمات مثل "دراغ كوين" و" جلد" و" سحاب".. ويقدم لهم أيضاً مارشا بي جونسون، التي كانت ملكة دراغ وناشطة في مجال حقوق المثليين.

تعتبر الجاليات الإسلامية في أمريكا، أن هذه الدورات تشجع على السلوكيات الجنسية التي تتعارض مع قيمهم الدينية وأخلاقهم.. ويطالبون بالحق في انسحاب أطفالهم من هذه الدورات. ولأنهم يؤمنون بقيم حرية التعبير وحرية المعتقد والحريات الشخصية، يحاولون الضغط باتجاه حق أسرهم في توجيه أطفالهم، وأنه ينبغي للمدارس ألا تفرض الآراء الجنسية على الأطفال بدون موافقة الآباء. يبدو ان هذا الموقف لاقى قبولا من الكثير من الأمريكيين المسيحيين المحافظين الذين يؤيدون المطلب ويعتبرون ان ما يحصل الان من هستيريا الترويج لثقافة الشذوذ بهذا المستوى يهدد ليس فقط أطفالهم، بل البنية الاسرية والاجتماعية برمّتها.

في أوروبا: امام هستيريا الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي- من جهة، وفرض مادة التربية الجنسية في المدارس من جهة اخرى، تعيش العديد من الدول الأوروبية جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض للفكرة. وامام هذا الوضع تزداد المخاوف لدى الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في هذه الدول على مستقبل اطفالها، خاصة وأنها تواجه جملة من القوانين والإجراءات التعسفية في حالة رفضها لتلقي ابناءها لهذه الدروس المفروضة رسميا من قبل الحكومات. ففي **فرنسا**

مثلا، وامام هذه المحاولات للترويج، رفعت منظمات حقوقية دعاوى قضائية ضد الحكومة الفرنسية بسبب مزاعم أن المدراس لا تطبق القانون الذي يلزمها بإعطاء التلاميذ 3 دروس على الأقل سنوياً في مجال التربية الجنسية. وجرى رفع الدعاوى أمام محكمة باريس الإدارية من قبل منظمة التخطيط العائلي ومنظمة "SOS Homophobie"، التي تقوم بحملات ضد رهاب المثلية الجنسية، ومنظمة "Sidaction" التي تخصص جهودها لزيادة الوعي بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). وتجادل المنظمات أنه، رغم سمعة فرنسا باتباعها نهجاً ليبرالياً في الحياة الجنسية، إلا أن الجنس مازال موضوعاً محظوراً في المدارس، وبالتالي لا يجري تطبيق قانون أقر العام 2001، وينص على أن التلاميذ يجب أن يتلقوا ما لا يقل عن 3 دروس في التربية الجنسية سنوياً في المرحلتين الابتدائية والثانوية. قد يختلط الامر على أي متابع، عندما يدرك ان الهدف من الترويج لتدريس العلاقات الجنسية ليس فقط من اجل توعية المراهقين والقاصرين بمخاطر ارتكاب الأخطاء وحمايتهم من الامراض، بل هو في جانب منه عملية اعداد للأرضية وساحة الوعي لدى المراهقين المستهدفين بهذه الدروس لتقبل ثقافة الشذوذ والتنوع الاجتماعي وغيرها من الممارسات الشاذة بعد ذلك. يدرك أهالي الطلبة والمراهقين خطورة ذلك، خاصة عندما يكتشفون ان من يروج لهذه الثقافة هي جهات مدعومة رمسيا من لوبيات المال والسياسة. في **ألمانيا أيضا،** يجد بعض أولياء أمور التلاميذ من الجاليات العربية والاسلامية صعوبة في تقبل حقيقة أن أبنائهم يتلقون دروسا في التربية الجنسية في المدارس ويعتبرون ذلك منافيا لثقافتهم. تؤرق مادة التربية الجنسية مضاجع العائلات المسلمة، وتعدّ بالنسبة لهم صدمة ثقافية، ويرون في اجبارية تقديمها للأطفال أمرا مبالغا فيه، فهو لا يتناسب مع اعمار الطلاب ولا يتطابق مع ثقافتهم. كما تعتبر الجالية أنّ إعطاء دروس في التربية الجنسية لأطفال في هذا العمر، امر غير أخلاقي يجعل الطفل فضوليا للجنس الاخر، وقد يكون حافزا لهم على ممارسة الجنس في هذا العمر المبكر. أمّا **في سويسرا،** فبما أن برامج التعليم والتكوين من مشمولات السلطات المحلية في الكانتونات، لا تُوجد توجيهات بيداغوجية على المستوى الوطني لجميع المواد بما في ذلك التربية الجنسية. وفيما يُطالب الخبراء بقدر أكبر من الانسجام، تسعى بعض الأوساط المحافظة إلى حظر تدريس هذه المادة قبل سن التاسعة. إضافة الى ذلك، ظهر في الأوساط السويسرية جدال حول مسألة الاعتراف بالجنس الثالث، واعتباره حق انساني مع كل التناقضات المرتبطة بهذا الموضوع. بالتأكيد ان طرح مثل هذه المواضيع يشكل تهديدا فكريا وثقافيا وانسانيا ليس فقط للجاليات العربية والإسلامية بل وحتى العائلات المحافظة في سويسرا، نظرا لحساسية الطرح وتأثيراته ومخاطره. طبعا امام هذه المواقف المختلفة بين معارض ومؤيد في دول أوروبا غربية كانت او شرقية، على الجاليات العربية والإسلامية خلق السبل الكفيلة بحماية أبنائها من مخاطر هذه الثقافة الدخيلة واثارها البعيدة المدى.

- **مخاطر الترويج الإعلامي لثقافة الشذوذ الجنسي**

بالتأكيد ان الجاليات المسلمة في الغرب تدرك تماما مدى أهمية وخطورة عصر الرقمنة والعولمة الرقمية والاعلام الرقمي، وتأثيراته المباشرة على وعي وإدراك الناشئة المسلمة التي تعيش في دول الغرب ولديها إمكانيات مفتوحة أكثر لاستخدام هذه الأدوات الجديدة بكل تفاصيلها. لكنهم يدركون أيضا انه على الرغم من أهميتها وربما ضروريتها في المجتمعات التكنولوجية الا ان لديها تأثيرات سلبية عديدة، يكفي القول انها تساهم اليوم وبشكل كبير وفعال في النشر والترويج لثقافة الشذوذ الجنسي في العديد من الساحات والمنصات. فمن الطرق الفعّالة والأكثر تأثيرا لمخاطبة حواس الشخص وترسيخ الفكرة هو الاعلام والاعمال السمعية البصرية كالمسلسلات والأفلام الكارتونية وحتى البرامج السياسية وخاصة برامج التوك شوو. فالتركيز عليهم، ومشاهدتهم في أكثر من مناسبة سيجعل المتلقي (المستهدف) يعتقد ان الشذوذ الجنسي أصبح شيء عادي وظاهرة يمكن التعايش معها بشكل طبيعي، وانه حرية شخصية.. وهذا ما يمكن تسميته بالبروباغاندا الناجحة. الأخطر في الامر انه بعد نجاحهم في غرس الفكرة لدى الشباب، الآن يتوجهون للمراهقين والأطفال خصوصاً الذين هم في مرحلة يصدقون فيها أي شيء..

أغلب أفلام وبرامج الرسوم المتحركة، والمنصات الرقمية المنتجة في الغرب، والموجهة للأطفال تحاول أن تفرض مفاهيم ثقافية، ومصطلحات جديدة عليهم، من خلال الإيحاءات والدلالات الاتصالية التي يستقبلها العقل الباطن للطفل، وذلك لتغيير المفاهيم الثقافية التي تعلمها الطفل ونشأ عليها في اسرته وبيئته المحافظة، وحتى في مجتمعه. ومن الأمثلة على ذلك، ما تقوم به شركات الإنتاج لبرامج الكرتون (شركة ديزني)، التي تقدم شخصيات كرتونية شاذة لترسيخ فكرة قبولها في عقول الأطفال. تعاني الاسر الإسلامية التي تعيش في الغرب من مشكلة الاندماج أحيانا، إضافة الى مشكلة الاحتواء لأبنائها أحيانا أخرى. ويبدو انه امام هذا الغزو الثقافي المشوه سيكون من الصعب على هذه الاسر ان تحمي اطفالها خصوصا من عالم الصورة الذي يؤثر في الوعي والادراك لديهم بشكل مباشر وسريع. هنا تكمن الخطورة، فكيف يمكن ان تمنع عن ابنك مشاهدة أفلام كارتون المفترض انها (تصنف كمادة عائلية) ترفيهية ومسلية وربما ذات طابع تعليمي، وهي تحمل اليوم هذه الثقافة المشوهة وتروج لها بهذا الشكل؟ تجد الاسر المسلمة نفسها اليوم، امام كم هائل من الرسائل الضمنية بشأن تغيير مفاهيم التربية المنضبطة في أفلام الكارتون التي يتعرض لها الأطفال يوميا بطريقة مدروسة وممنهجة، وفي ظل غياب تام للرقابة، تبدو الخطة بسيطة، جعل الطفل يعتاد على هذه الأفكار والمشاهد فتصبح مألوفة لديه، وعندما يكبر يتقبّلها بسهولة بل ويقلدها، فهي مرتبطة بأهم فترات تكوينه العقلي وأفضل أيام ذكرياته. بما اننا نتحدث عن لعبة الاعلام وتأثير الصورة والخطاب الاعلامي، فلابد ان نشير الى ان مهمة المروجين لهذه الظاهرة ليست في جعلها مقبولة وطبيعية، وإعطاء المنتمين لها هوية مقبولة اجتماعيا، وبالتالي تجاوز الجدل حول اشكاليتها واسبابها النفسية والاجتماعية، وما يمكن ان تحدثه من خلل على مستوى الوعي الجمعي إذا ما قوبلت هذه الظاهرة الشاذة بشكل طبيعي وعادي. لكن الأهم، هو ما يمكن ان تشكّله من رافد أساسي لحرب ناعمة تقودها جهات تمويل ومنظمات تعمل ليل نهار على اختراق البيئات الاجتماعية، وضرب السلم الاجتماعي، إضافة الى ما يمكن ان تحدثه من حالة ارباك وتشويه في الثقافة والمعتقدات والأعراف. الأخطر في الموضوع، ليس في طرح الظاهرة إعلاميا وتسليط الضوء عليها بشكل مباشر، -فقد يكون ذلك مقبولا ان طرحت للمعالجة مرفوقة بحلول لكيفية احتواء هذه الظاهرة اجتماعيا وانسانيا-، انما في جعلها أداة فاعلة لضرب القيم والأسس الأخلاقية والدينية للمجتمعات خاصة المحافظة منها، بتمرير رسائل مشوهة حول الحرية الشخصية، وحرية الضمير، وحقوق الانسان. إضافة الى جعلها غطاءا وبعنوان مدني مفتعل، لتوجيه السياسات العامة والتأثير على الخيارات المجتمعية حتى لو كانت هذه المجتمعات متطورة وحداثية كما يفضل البعض تسميتها.

التأثير بالصورة والخطاب الإعلامي الذي يروج لهذه الظاهرة، وضرب فئة بعينها- نقصد هنا الفئات العمرية التي يعتمد عليها في بناء مستقبل المجتمعات-هو هدف أساسي، تسعى من خلاله قوى العالم المسيطر (صناع القرار في العالم) للسيطرة على الوعي الجمعي، والهيمنة على العقول السليمة بفطرتها بإدخال مفردات وعناوين تتناقض مع المنظومة الطبيعية كليا، وتعمل على خلق مجتمعات مشوهة، وضعيفة ومربكة ومستسلمة، يعني مجتمعات شاذة فكريا وانسانيا وعاجزة عن تحقيق طموحها بالابتكار والتفوق والقدرة. احترام الاختلاف، فهم التغيرات.. كلها كلمات فضفاضة تنثرها المنصات والمواقع والإعلانات، التي تصل للمتلقي خصوصا من الأطفال والشباب بعمر المراهقة بسهولة، وهم يلعبون على هواتفهم أو خلال تصفحهم "يوتيوب" أو حتى القنوات التلفزيونية للأطفال، التي دخلت هي الأخرى سباقا لإثبات ولائها لتلك الأفكار التي يُتهم رافضوها بأنهم مذنبون وعنصريون.

- **دور اللوبيات المروّجة لثقافة الشذوذ في ضرب الفطرة الطبيعية والهوية الإنسانية**

يروّج لهذه الثقافة، لوبي من الأغنياء والمتنفذين الذين يمتلكون رؤوس أموال عالية، وشركات كبرى، ومؤسسات يطلق عليها بالمؤسسات "الخيرية" وأخرى "حقوقية"، تعمل على نشر "السعار الجنسي" او ما يسمى" Sex Assignment Surgery Market. تسعى هذه الجهات المروجة لتحقيق العديد من الأهداف، وهي نشر التعليم الجنسي الشامل،

وفتح المجال لسوق الاتجار بالبشر وتجارة الجنس، إضافة الى تشريع الإجهاض، وبيع أعضاء الاجنّة المجهضة. إضافة الى ذلك نجحت هذه اللوبيات في فتح سوق جديدة في مجال جراحة التجميل المرتبطة بالتحول الجنسي والتسويق للأدوية الهرمونية المرتبطة أيضا بإيقاف سن البلوغ لدى الأطفال تمهيدا للمرور لمرحلة التحول الجديد.

تحت شعار " تمكين الأطفال من التمتع بالحياة التي يستحقونها"، بدأ العمل من قبل المروجين لهذه الثقافة على تهيئة الحلقة الأضعف في البنية الإنسانية وهي الطفولة لتكون حلقة الاستهداف لهذه الثقافة وأبعادها. عمل المروجون على جمع ورصد كل المقومات اللوجستية والإعلامية والتعليمية لضرب هذه الفئة الهشة، واغراقها في متاهات التحول الجنسي. ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل عملت هذه الجهات على توريط كل الكيانات والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) على الدخول في تجارة التحول الجنسي والاحاطة بالشذوذ، والاعتراف به كممارسات مقبولة في المجتمعات. ركّزت هذه المنظمات على حق الانسان في تغيير جنسه من ذكر الى انثى او العكس، او ما يعرف بTransgender ، والذي كان ممنوعا منعا باتا في السابق، ثم أصبح مسموح به لمن هم فوق سن 18 بدون موافقة الوالدين، ثم بعد ذلك أصبح مسموح به لمن هم فوق 12 سنة، الى أن وصلنا لمن هم بعمر 4 سنوات الذين أصبح لديهم الحق في الاختيار، اما البقاء على ما هم عليه او التغيير الكامل لجنسهم. من هنا يطرح السؤال، لماذا الهوس بتغيير الجنس لدى الأطفال؟ كيف يمكن تقبل فكرة ان يقرر طفل قاصر لا أهلية لديه تغيير جنسه؟ والاغرب من ذلك ان تؤسس ترسانة من القوانين والإجراءات لتحميه وتشجعه على قراره، بل وتمنع حتى والديه من منعه او رفض الفكرة (قد يتعرضون لعقوبة بالسجن ان فعلوا ذلك كما حصل في كندا، وكما تقره القوانين في العديد من الدول التي فتحت المجال للترويج لثقافة السعار الجنسي). والسؤال الأهم كيف يمكن للجاليات المسلمة المحافظة في الغرب ان تحافظ على خصوصيتها وتحمي ابناءها امام هذا المخطط؟

- **المخاطر الاجتماعية والثقافية**

تعيش الجاليات العربية والإسلامية في الغرب أزمات كثيرة منها ثقافة التغريب والاضطراب في الهوية الفكرية والثقافية، وفقدان الارتباك بالأصول والتاريخ، والاندماج اللامتناهي في الثقافة الغربية التي تفقد البعض انتماءه وعقيدته وثقافته، لتجعل منه تابعا لثقافة غربية باسم المواطنة والمدنية والجنسية وارض النشأة وغيرها من الأسباب. امام هذه الازمات والتعقيدات ظهرت ثقافة الشذوذ الجنسي لتزيد الأمور تعقيدا، فهي ظاهرة منتشرة في جميع المجتمعات الغربية، والشذوذ الجنسي أمر مرفوض لأنه وبلا شك سوف يكون سبب في انهيار البشرية بالكامل، والادعاءات حول الحرية الشخصية للمثلية كاذبة، لأنه لا وجود للحرية المطلقة خاصة أن هذا السلوك يدمر المجتمع ويكون سبب في مشكلات عديدة. بالإضافة إلى ذلك تسبب المثلية الجنسية والشذوذ أضرار اجتماعية كبيرة، فهي تحدث خللا في التوازن المنظومة الأسرية التي وجدت منذ بدء الخلق. كما أنها تضرب السلم الاجتماعي من خلال الأفعال الجنسية المنحرفة التي يفعلها المثلي لسد رغباته الجنسية، حيث نجد بعض الأشخاص المثليين يستغلون الأطفال جنسيًا بسبب الأهواء الجنسية الشاذة، والمتاجرة الجنسية بالأطفال. وبالتالي أضرار المثلية الجنسية والشذوذ على المجتمع قد تكون سبب في انتشار الفوضى، والجريمة الأخلاقية التي تجعلنا في عالم تسوده الرغبة الجنسية المنحرفة ولا وجود للفطرة السليمة، وبمرور الوقت هذا الأمر سيصبح سبب في انهيار البشرية بالكامل، بالتأكيد ان الجاليات العربية والإسلامية أكثر من يعاني من هذه الأوضاع، خاصة وأنها أصبحت متفشية في الغرب ومنتشرة بشكل كبير، ولم تعد مرتبطة فقط بفئة او جماعة معينة.

لابد من التذكير هنا الى ان ما تواجهه الجاليات المسلمة في الغرب وخاصة في دول أوروبا وامريكا من مخاطر ضرب البنية الاسرية واستهداف العائلة أصبح واضحا والدليل على ذلك مجموعة القوانين والتشريعات التي تبنتها هذه الدول والتي تدعم بشكل مباشر المثلية الجنسية وتعمل على جعلها جزءا من النسيج الاجتماعي، حتى ولو كان هذا النسيج مبني على أسس مختلة وغير صلبة. فمثلا يتمتع الاتحاد الأوروبي باختصاصات ضعيفة للغاية فيما يتعلق بسياسات الأسرة والسياسات المجتمعية بشكل عام. من جانبها، اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2004 أن "حقيقة الاحتفاظ بزواج من رجل وامرأة يقع ضمن صلاحيات القوانين الوطنية ولا يشكل تمييزًا". في عام 2008، اعتبرت هذه المحكمة نفسها أن المثلية الجنسية لا يمكن أن "تبرر الاختلاف في المعاملة القانونية فيما يتعلق بإمكانية أن تصبح أبًا". في عام 2003، طلب البرلمان الأوروبي من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "إلغاء جميع أشكال التمييز (التشريعي أو بحكم الأمر الواقع) التي يقع ضحاياها من المثليين جنسيًا، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في الزواج وتبني الأطفال". ". اما في عام 2021، فقد اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا يؤكد أن الحق في حرية التنقل غير مضمون للأزواج المثليين. في الواقع، إذا قرر مثل هذا الزوجين المتحدين في بلد ما الانتقال إلى بلد آخر لا يعترف بهذا الاتحاد، وبالتالي الحقوق المتأصلة (التبني، الضمان الاجتماعي، الميراث)، فهذا يشكل تمييزًا وانتهاكًا لحقوق الإنسان.
وبالرغم من تبني العديد من الدول الأوروبية لهذه القوانين، واعترافها بحق المثليين بالزواج وبالتالي التمتع بالحقوق المدنية المنبثقة من هذا الارتباط كاي زوجين من جنس مختلف، الا ان العديد من الدول لا تزال مترددة فيما يتعلق بمسالة عمليات التحول الجنسي ومخاطرها الحينية والمستقبلية على الأشخاص.

- **المخاطر الصحية: بين الترويج لأدوية إيقاف سن البلوغ الهرمونية والشذوذ الجنسي الفعلي**

طبعا الى جانب ضرب الفطرة البشرية الطبيعية التي خلق عليها الانسان، يكمن الخطر هنا في تجارة الادوية الهرمونية او ما يسمى بPuberty Blockers أي حاصرات البلوغ او مانعات البلوغ، التي تجتاح الأسواق العالمية اليوم. يبدو أن التنوع الجسدي هو القضية الأساسية، وليس اضطراب الهوية الجنسية. ويبدو أكثر أن الهدف الأساسي هو إلغاء ارتباط الناس ببيولوجيتهم عن طريق تشويه الفطرة التي خلقوا عليها، لتطبيع تغيير البيولوجيا البشرية. إن إضفاء الطابع المؤسسي على أيديولوجية المتحولين جنسياً، ونشر ثقافة الشذوذ، يفعل ذلك بالضبط. يتم الترويج لهذه الأيديولوجية على أنها قضية حقوق مدنية من قبل رجال أثرياء، يتمتعون بنفوذ هائل والذين سيستفيدون شخصيًا من أنشطتهم السياسية.
على الرغم من أنّ العديد من الدراسات في الغرب أثبتت خطورة تناول هذه الادوية الهرمونية وتداعياتها على الجسم والعقل، الا ان المروجين من أصحاب شركات الادوية والمستثمرين لا يزالوا يصرون على نشرها، بل وفرض قوانين وإجراءات لتفعيل استخدامها أكثر عبر سياسة دعاية نشطة في سوق الادوية للتأثير على الأطفال وخاصة المراهقين. فمثلا توصلت دراسة صادرة عن British Medical Journal إلى أن حاصرات البلوغ لا تخفف من الأفكار السلبية لدى الأطفال الذين يعانون من خلل جنسي. اشارت الدراسة الى أنّ حاصرات البلوغ المستخدمة لعلاج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا، والذين يعانون من خلل جنسي شديد ومستمر (**gender dysphoria**) بين الجنسين لم يكن لها تأثير كبير على وظائفهم النفسية أو أفكار إيذاء النفس أو صورة الجسد. ومع ذلك، كما هو متوقع، عانى الأطفال من انخفاض في النمو في الطول وقوة العظام بحلول الوقت الذي انتهوا فيه من العلاج في سن 16. ظهرت النتائج، من دراسة أجريت على 44 طفلاً عولجوا من قبل خدمة تنمية الهوية الجنسانية (GIDS) التي تديرها مؤسسة **Tavistock and Portman NHS Foundation Trust** في لندن، بينما يستعد الصندوق للاستئناف ضد حكم المحكمة العليا الذي دفع مؤسسة NHS England إلى ايقاف الإحالات لمن هم دون سن 16 عامًا لحاصرات سن البلوغ. كان الاستنتاج المركزي الذي قدمته "خدمة GIDS "هو أنّ البعض من الأطفال سيعيش مع العواقب المدمرة." تضمنت الأسباب التي

قدمت لهذا الاستنتاج "مخاوف أخلاقية بالغة الخطورة فيما يتعلق بأساليب الممارسة وعدم كفاية الموافقة". وفي رسالة إلى المجلة الطبية البريطانية، كتب جون تشيشولم رئيس لجنة الأخلاقيات الطبية في **BMA**، "سنقوم بإيذاء أعضائنا إذا لم نفكر جيدًا في التأثير الكامل لإعطاء الأطفال والشباب الحق في الاختيار بأنفسهم".
في مواجهة هذه القوانين الأخيرة، فإن العديد من الدول الغربية، على العكس من ذلك، تتراجع خاصة من الناحية الطبية. ففي السويد، أنهت السلطات العلاج الهرموني للقصر قبل عام، إلا في حالات نادرة جدًا. كما قاموا بتقييد استخدام استئصال الثدي للفتيات المراهقات. اتخذت فنلندا نفس القرار في عام 2020. وفي فرنسا، أعربت أكاديمية الطب عن "تحفظها الأكبر" على العلاجات الهرمونية واستدعت "الحذر". قد تكون بعض القوانين أيضًا غير مرحب بها من قبل المعارضة أو الحركات النسوية، كما هو الحال في اسكتلندا. في 22 ديسمبر 2020، أقر البرلمان الأسكتلندي قانونًا مشابهًا لإسبانيا. هذا الأخير يلغي شرط التشخيص الطبي والنفسي عند التقدم للحصول على شهادة الاعتراف بالجنس.
تعارض بعض الدول بحزم إصدار تشريعات بشأن هذه المسألة. حظرت المجر، التي تم استنكار قوانينها الأخيرة من قبل غالبية الدول الأوروبية، في مارس 2020 تسجيل تغيير الجنس في الحالة المدنية والاعتراف القانوني بالهوية الجنسية للأشخاص المتحولين جنسياً. اما فيما يتعلق بمسالة "النوع الثالث"، ففي وقت مبكر من عام 2015، دعا مجلس أوروبا أيضًا الدول الأوروبية إلى "النظر في تضمين خيار جنساني ثالث في أوراق هوية أولئك الذين يرغبون في ذلك". اختارت العديد من البلدان هذا الخيار بالفعل، وفقًا لتقارير مجلس أوروبا: في مالطا، يتوفر الخيار X منذ عام 2018 ؛ في هولندا أصبح الخيار X ممكنًا من خلال إجراء قانوني منذ عام 2018 ؛ في ألمانيا ، يمكن اختيار "متنوع" أو عدم ذكر الجنس المتاح للأشخاص ثنائيي الجنس. العديد من الدول الأوروبية الأخرى تدرس حاليا تشريعات بشأن هذه النقطة.
إضافة الى تعاطي الادوية الهرمونية والتي لها علاقة بخلق حالة ارباك جسدية لدى القاصر، وهي تساهم بشكل كبير بتوجيهه نحو المثلية الجنسية والتحول الجنسي. لابد من ذكر المخاطر الصحية التي يتعرض لها القاصر إذا ما سقط في وحل الشذوذ الجنسي وتورط في هذا الامر: تعترف العديد من المنظمات الدولية وعلى راسها منظمة الصحة العالمية، إضافة الى العديد من الجمعيات بما فيها تلك المدافعة عن المثليين بأنّ، وضع المثلي حساس جدا وقد يجعله عرضة للعديد من الامراض. فما هي الامراض التي يسببها الشذوذ؟
ارتباطا بالحديث عن أضرار المثلية الجنسية والشذوذ هناك العديد من الأمراض التي يسببها الشذوذ الجنسي، وتحديدًا الأمراض الجنســية المنقولة وكثير من الأشــخاص يظنون أن الإيدز، أو فيروس المناعة البشرــية هو المرض الوحيد الذي يصيب المثليين والشواذ، ولكن الواقع عكس ذلك حيث توجد العديد من الأمراض التي يسببها الشذوذ كما يلي:

- الإصابة بالتهابات القناة البولية التناسلية.
- التهاب الكبد ب.
- سرطان الشرج.
- التهاب فتحة الشرج.
- الثآليل التناسلية.
- الإصابة بالأمراض الجنسية المنقولة مثل فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس الورم الحليمي البشري.
- التهاب الكبد ج.
- الإصابة بالهربس التناسلي.
- مرض الزهري ضمن الأمراض الجنسية التي تهدد المثليين الجنسين.
- الإصابة بالبواسير.
- توسيع العضلة الشرجية.
- مرض السيلان.

- الإصابة بالكلاميديا.

الأمراض الجنسية والجسدية السابقة تعد كذلك ضمن أضرار المثلية الجنسية والشذوذ، والتي توضح السبب وراء ضرورة مكافحة هذا السلوك ليس فقط لأنه يخالف الفطرة، بل لأنه سبب في أمراض خطيرة تهدد الإنسان. ربما لم تعد المجتمعات الغربية تهتم بهذا الخطر او هي مدركة لخطورته لكنها أصبحت لا تبالي بضرورة حماية ابناءها تحت شعارات كثيرة، لكن هذا الامر يضع الجاليات العربية والإسلامية في مأزق كبير، بين الرغبة في الالتزام بالقوانين والإجراءات المدنية التي تفرضها الجهات الرسمية والتي يطبقها أبناء الجاليات كمواطنين وجزء من النسيج الاجتماعي لدولة الإقامة، وبين الحرص على حماية خصوصيتها الثقافية والفكرية والعقائدية وحتى الأخلاقية امام هذه الثقافة الهجينة المشوهة.

- **المخاطر النفسية**

أضرار المثلية الجنسية والشذوذ لا تقتصر فقط على الصحة الجسدية والمجتمع، بل هناك أضرار نفسية كشفت عنها البحوث الطبية التي أجريت حول الوضع النفسي للمثليين الجنسيين، وكانت النتيجة أن المثليين والشواذ هم الأكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب، والنزعة الانتحارية وخاصة بين الشباب. بالإضافة إلى ذلك تزداد الأضرار النفسية للمثلية والشذوذ بمرور الوقت حيث أنهم بالتقدم في العمر يكونون عرضة للإدمان، وتعاطي المخدرات والمسكرات التي تنتهي بنتيجة وخيمة عند التقدم في العمر.

تظهر مخاطر الترويج لثقافة الشذوذ والسعار الجنسي، هشاشة المجتمعات الغربية وعدم قدرتها على حماية عقول وخيارات ابناءها. لكن الأخطر من ذلك كله أنها أصبحت سوقا عالمية تديرها لوبيات من الاغنياء وصناع القرار في العالم، إضافة الى أصحاب الشركات الكبرى، ورؤوس الأموال، مما يجعل منها تجارة مربحة لمروجيها.

إنّ المخاطر في ازدياد كبير، فتقبل ثقافة الشذوذ وسياسة التحول الجنسي او ما يسمى Transgender، والقول بأنّ المثلية الجنسية في حد ذاتها ليست مشكلة تتعلق بالصحة العقلية، كما صرّح الإجماع العلمي الذي أقرته منظمة الصحة العالمية، لا يهدد فقط المجتمعات الغربية، انما يمتد الان وبشكل كبير الى مجتمعات العالم الإسلامي -وبالتأكيد تبدو الجاليات العربية والإسلامية في الغرب من أولى ضحايا هذه الثقافة-بل انها يعمل على اختراقها تحت شعار حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والحريات، خاصة ما يسمى بحرية الضمير التي أدرجت في العديد من دساتير الدول العربية (الدستور التونسي لسنة 2014)، وحصل جدل واسع حولها، أكّد فيه العديد من المراقبين ان المقصود هنا هو المثليون جنسيا الذين بدأوا يظهرون بشكل علني في بعض الدول العربية والإسلامية في اطار جمعيات أهلية ممولة من منظمات دولية، وبعض الدول المروجة لهذه الثقافة وعلى رأسها الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

أن تصبح ثقافة الشذوذ الجنسي، بشكلها الحالي مسألة عادية، وأن تنخرط جهات نافذة في العالم للترويج لها ودعمها وتمويلها، وانشاء جمعيات ومنظمات بعناوين مختلفة لنشرها وادماجها في النسق الاجتماعي هذا هو الخطر الذي يجب التنبه اليه. من هذا المنطلق لابد من الانتباه الى المخططات والمشاريع التي تتبناها هذه الجهات المروجة والتي تهدف من خلالها لاختراق المجتمعات الإسلامية، كإنشاء قوانين خاصة بحماية الطفل، وفرضها عبر منظمة الأمم المتحدة في دول العالم الإسلامي، وإلزام هذه الدول بالانخراط فيها والمصادقة عليها وادراجها في منظومة القوانين الوطنية لتصبح نافذة وملزمة قانونا. هذه القوانين التي تدرج تحت مسمى اتفاقيات دولية او تشريعات دولية تبيح نشر الثقافة الجنسية لدى الطفل وما يسمى بالصحة الجنسية.

لابد من الانتباه أيضا لدور العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات العالمية التي عملت، ولسنوات على اعداد الأرضية لنشر وترويج ثقافة السعار الجنسي ولو بطريقة غير مباشرة، سواء عن طريق المنظمة العالمية **Planned Parenthood** التي نشرت موانع الحمل وكسرت حاجز الإجهاض الذي كان يرفضه الامريكيون ويعتبرونه جريمة. وقد روجت المنظمة

لنفسها على انها تحارب الامراض الجنسية. او عن طريق **الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF** ودوره في الفوضى الجنسية.
بعد عرض جملة من المخاطر التي تتسبب فيها سياسة الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي من الضروري ان نطرح جملة من الإمكانيات التي قد تساعد الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في الدول الغربية على مواجهة هذه الظاهرة. فانطلاقا من ان هذه الجالات تتمتع بحقوق المواطنة والجنسية وبجميع الامتيازات القانونية والاجتماعية والصحية التي يتمتع بها مواطنو تلك الدول الاصليون، فبإمكان هذه الجاليات اعتماد بعض الأدوات للتصدي لهذه الظاهرة ومواجهة الجهات المروجة والداعمة لها قانونيا واجرائيا.

2- سبل مواجهة هذه المخاطر

في نصف قرن تقريبا، خرج الشاذون جنسيا في العالم الغربي من مخابئهم السرية، وانتقلوا إلى العمل العلني المنظم، ثم انتزعوا الاعتراف من الدول والحكومات والمجتمعات والهيئات الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة التي شطبت على الشذوذ الجنسي كمرض نفسي عقلي ليصير عملا سويا لا ضير فيه، ومثل الاعتراف بالتنظيم الدولي للشاذين والسحاقيات من قبل هيئة الأمم المتحدة. وتابعوا مسيرتهم عبر تكديس الإنتاج الأدبي والفني والإعلامي، بل والرياضي، فصارت لهم أدبياتهم ورموزهم وألعابهم الأولمبية، ثم انخرطوا في العمل السياسي فصاروا نوابا برلمانيين وعمداء مدن ووزراء وزعماء أحزاب. ولكن الأخطر من ذلك هو تركيز هؤلاء على الأطفال والناشئة ومحاولة احتوائهم من خلال تطويعهم لتقبل هذه الظاهرة وصولا الى المشاركة فيها ونشرها عبر المدارس والحضانات ونوادي الرياضة الشبابية ورياض الاطفال..
فكيف يمكن للجاليات المسلمة في الغرب (في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها) ان تحمي نفسها من ثقافة الشذوذ والتحول الجنسي التي تعمل الحكومات الغربية على فرضها على العائلات في المجتمعات الغربية والتي تشكل الجاليات المسلمة جزءا أساسيا منها؟

بداية، وفقا للاعتبارات السياسية والقانونية والاجتماعية تعتبر هذه الجاليات المسلمة جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي للدول الغربية التي يعيشون فيها. وبالتالي، من الضروري التأكيد على ان هذه الجاليات هي ملزمة وفقا للقوانين والتشريعات والاجراءات بتقبل السياسات والخيارات التي تفرضها الأنظمة القانونية وحكومات هذه الدول، على الرغم من تتمتع هذه الجاليات وفقا للدساتير والقوانين والإجراءات المرتبطة بهذه الدول بكل الحقوق والواجبات بحكم المواطنة والجنسية. مع التأكيد على أنّ دساتير الدول الغربية تتبنّى الحقوق الأساسية والحريات العامة المنصوص عليها في كل الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية.

لابد من القاء نظرة على أهم هذه المبادئ والحقوق والحريات العامة الواردة في الدساتير الغربية والمدرجة عمليا في قوانينها المدنية:

- **الحقوق الأساسية والانسانية في الدساتير والقوانين الاوروبية التي يمكن اعتمادها لحماية الجاليات المسلمة**

دستور الاتحاد الأوروبي وهو وثيقة تحمل جملة من المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية المدرجة في كل دساتير الدول الأوروبية ويمكن ان نذكر بعض المبادئ والقيم الموجودة في دستور الاتحاد الأوروبي والتي تستهدف المواطنين الأوروبيين المقيمين على ارض أوروبا وبالتأكيد تعتبر الجاليات المسلمة المقيمة في دول أوروبا جزءا من هذا الاستهداف. نطرح هنا البعض من هذه الحقوق المتعلقة بالحرية وحقوق الانسان والحق في الاختلاف وحماية كرامة الانسان وغيرها:

- توفير مساحة من الحرية والأمن والعدالة بلا حدود داخلية، مع اتخاذ التدابير المناسبة على حدودها الخارجية في مجالات اللجوء والهجرة ومنع الجريمة ومكافحتها؛
- مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والتمييز؛
- تعزيز العدالة الاجتماعية والحماية والمساواة بين المرأة والرجل وحماية حقوق الطفل؛
- احترام ثراء تنوعها الثقافي واللغوي؛
- تأكيد وتعزيز قيمها ومصالحها؛
- المساهمة في التضامن والاحترام المتبادل بين الشعوب، والتجارة الحرة والعادلة، والقضاء على الفقر، وحماية حقوق الإنسان؛

هناك جملة من القيم والمبادئ المنصوص عليها في المادة 3 من معاهدة لشبونة والتي تتعلق ب:

كرامة الإنسان

- كرامة الإنسان مصونة. يجب احترامها وحمايتها، وتشكل أساس الحقوق الأساسية.

حرية

- يحمي ميثاق الاتحاد الأوروبي الحقوق الأساسية والحريات الفردية، مثل الخصوصية وحرية الفكر والدين والتجمع والتعبير والمعلومات.

المساواة

- المساواة هي المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. يدعم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل جميع السياسات الأوروبية وهو أساس التكامل الأوروبي. هذه المساواة تنطبق في جميع المجالات.

قواعد القانون

- يقوم الاتحاد الأوروبي على أساس سيادة القانون. القانون والعدالة مكفولان بقضاء مستقل. منحت دول الاتحاد الأوروبي محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي الولاية القضائية النهائية، وبالتالي يجب احترام قراراتها من قبل الجميع.

حقوق الإنسان

- حقوق الإنسان محمية بموجب ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. وهي تشمل الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي وكذلك الحق في حماية البيانات، الطبيعة الشخصية والحق في الوصول إلى العدالة.[1]

النتيجة: بإمكان الجاليات المسلمة في الغرب ووفقا للقوانين واللوائح المدرجة في الأنظمة القانونية الأوروبية، اللجوء الى القضاء للمطالبة بضرورة احترام الحقوق الأساسية والحريات الشخصية، وعدم فرض ثقافة الشذوذ في المدارس والحضانات الاسلامية، وعلى الاسر المسلمة وأبناءهم، واحترام ثقافة الاختلاف المدرجة في القوانين الأوروبية ودستور الاتحاد الأوروبي.

[1] (تم تحديد قيم الاتحاد الأوروبي في المادة 2 من معاهدة لشبونة وفي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.)

- **الحقوق الأساسية والحريات وفقا للدستور الأمريكي:**

هناك جملة من الحقوق والمبادئ والحريات العامة التي يقرها الدستور الأمريكي ومنها:

- حق سلامة الانسان وأمنه: وتتضمن (الحق في الحياة والاعتراف بالشخصية القانونية وتحريم التعذيب).
- الحق في العدالة (الحق في محاكمة عادلة).
- الحق في حماية النشاط الفكري: مثل (حرية الفكر والدين، الحق في حرية الرأي والتعبير والتفكير وضمان سرية المراسلات).
- صون كرامة الانسان.

وفقا للدستور الأمريكي:

- كل إنسان له الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه. كل الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحقوق والواجبات الثابتة في "وثيقة الحقوق"[2] دون تمييز بسبب السلالة أو الجنس أو اللغة أو العقيدة أو أي عامل آخر.

أعطى الدستور السلطة النهائية في أيدي الشعب الأمريكي (الناخبين، والجاليات المسلمة في أمريكا هم بالتأكيد مواطنون ويعتبرون من الناخبين لأنهم يشاركون وفقا للوائح والقوانين في العملية الانتخابية) وأشتمل على ضمانات الحقوق الشخصية الأولية والامتيازات التي لا يمكن أن تسقط بأي حال من الأحوال. إذ أكد على أن جميع الناس متساوون أمام القانون ولهم حقوق متساوية في الحماية.

ملاحظة:

- حتى عام 1949 أي بعد (160) سنة من تنفيذ بنود الدستور جرى عليه 21 تعديل عرفت العشرة الأولى ((بلائحة الحقوق)) والتي كفلت بعض الحريات الشخصية التي لم يعتقد الكونغرس الأول ان بنود الدستور قد استوفتها. منها التعديل الأول- وهو ما يهمنا في هذه الورقة- الذي كفل حرية العبادة الدينية وحرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات السلمية وحرية رفع العرائض الى الحكومة.

النتيجة: من حق الجاليات المسلمة المقيمة في الولايات المتحدة والمنتشرة في ولايات أمريكية كثيرة، وفقا للدستور الأمريكي ووثيقة الحقوق المدرجة فيه اللجوء الى العدالة (القضاء) للمطالبة بحماية حرية العبادة الدينية، والحقوق الثقافية. إضافة الى إمكانية رفع عرائض للحكومة للتنديد بالإجراءات الحكومية المتعلقة بأدراج ثقافة الشذوذ الجنسي في المدارس وفرضها كسياسة تعليمية على كل المواطنين الأمريكيين مسلمين ومسيحيين.

[2] وثيقة الحقوق هي قائمة أو موجز حقوق الإنسان التي تعتبر هامة وأساسية من قبل مجموعة من الناس. والغرض من هذه القوانين هو حماية هذه الحقوق من الانتهاك ضد الشعب. مصطلح «وثيقة الحقوق» تأتي من بريطانيا، وانه يشير إلى حقيقة ان قانون الحقوق الإنجليزي هو حرفيا مشروع قانون، وهو القانون المقترح، الذي أصدره البرلمان في 1689.

امام انتشار ظاهرة الاعتراف بالمثلية الجنسية في العديد من الولايات الفيديرالية الامريكية، تبقى المعارضة ثابتة وموجودة وتتجسد في العديد من منظمات المجتمع المدني والجماعات المؤثرة (اللوبيات) التي يمكن للجاليات المسلمة ان تكون جزء منها لتشكّل لوبيات ضغط واسعة في هذا الشأن.

ملاحظة:

إن المعارضين الرئيسيين لحقوق المثليين في الولايات المتحدة هم بشكل عام المحافظون السياسيون والدينيون. وفقا لمركز بيو للأبحاث، فإن غالبية البروتستانت الإنجيليين البيض، 59% منهم، يعارضون زواج المثليين. بين عامي 2016 و2017، لم تُظهر وجهات النظر بين طفل مولود في فترة طفرة المواليد والجيل الصامت، كبار الإنجيليين البيض المولودين قبل عام 1964، أي تغيير كبير من 25% حينها إلى 26% الآن. يستشهد المحافظون بمقاطع مختلفة من الكتاب المقدس من العهدين القديم والجديد كمبرر لمعارضة حقوق المثليين. على الصعيد الإقليمي، كانت معارضة حقوق المثليين والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي- والمتحولين جنسيا أقوى في الجنوب وفي الولايات الأخرى التي تضم عددًا كبيرًا من سكان الريف والمحافظين.

مع تطور حركة زواج المثليين، عارضت العديد من المنظمات الوطنية و/أو الدولية هذه الحركة. وتشمل تلك المنظمات الجمعية الأمريكية للأسرة، والتحالف المسيحي، مجلس أبحاث الأسرة، التركيز على الأسرة، أنقذوا أطفالنا، الجمعية الوطنية لأبحاث وعلاج المثلية الجنسية، والحزب الجمهوري، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، المؤتمر المعمداني الجنوبي، التحالف من أجل الزواج، صندوق تحالف الدفاع، مستشار الحرية، والهيئة الوطنية للزواج .

بإمكان الجاليات المسلمة ومن خلال الجمعيات والمنظمات الإسلامية التواصل مع هذه المؤسسات والتفاوض معها لتشكيل لوبي ضغط على الإدارة الامريكية وعلى الحكومات الفيديرالية الداعمة لمشروع نشر ثقافة الشذوذ والتحول الجنسي لحثها على التراجع عن قراراتها المفروضة وترك المسالة اختيارية بناء على ما تؤمن به هذه الأطراف من حريات.

- **القوانين والإجراءات في استراليا:**

بين عامي 1975 و1977، ألغت الولايات والأقاليم الأسترالية تدريجيا القوانين المجرمة للمثلية الجنسية التي نشأت منذ أيام الإمبراطورية البريطانية. منذ عام 2016، أصبح لكل ولاية قضائية سن متساوية في الموافقة على جميع الأفعال الجنسية. تقدم جميع الولايات الآن مخططات لإلغاء الإدانات لإزالة السجلات الجنائية للأشخاص المتهمين أو المدانين بسبب النشاط الجنسي المثلي بالتراضي والتي لم تعد غير قانونية بعد الآن.

يبدو هذا الامر مختلف عما ترفضه بعض الولايات الامريكية خاصة في الجنوب والتي لا تزال متمسكة بمبدأ رفض الاعتراف بالمثلية والتحول الجنسي، ورفض ادراجها كثقافة تعليمية للأطفال في المدارس والنوادي والحضانات.

قننت أستراليا زواج المثليين في 9 ديسمبر عام 2017. وبدأت الولايات والأقاليم بمنح فوائد الشراكة المحلية والاعتراف القانوني بالعلاقات المثلية منذ عام 2003 فصاعدا، مع اعتراف القانون الاتحادي بالشركاء المثليين منذ عام 2009 كعلاقات بحكم الأمر الواقع. إلى جانب الزواج، قد يتم الاعتراف بالعلاقات المثلية من قبل الولايات أو الأقاليم بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال الاتحادات المدنية والشراكات المنزلية والعلاقات المسجلة و/أو العلاقات غير المسجلة بحكم الأمر الواقع.

تسمح جميع الولايات القضائية بتبني المثليين للأطفال إما بشكل مشترك أو بتني أحد الشريكين للطفل البيولوجي للشريك الآخر، مع اعتبار الإقليم الشمالي آخر ولاية قضائية تقر قانون المساواة في التبني في مارس 2018. ويحظر

التمييز على أساس التوجه الجنسي- والهوية الجندرية أو التعبير عنها في كل ولاية وإقليم، مع وجود الحماية الفيدرالية في نفس الوقت للتوجه الجنسي- والهوية الجندرية وثنائية الجنس منذ 1 أغسطس 2013. تشمل حقوق المتحولين جنسيا في أستراليا تعديل جنس الشخص القانوني في السجلات الرسمية مثل شهادات الميلاد، على الرغم من أن بعض السلطات القضائية تتطلب إجراء جراحة إعادة تحديد الجنس أولاً. يمكن للأستراليين الذين لا يعتبرون أنفسهم لا ذكورا ولا إناثا أن يسجلوا بشكل قانوني جنسًا «غير محدد» في وثائقهم القانونية الفيدرالية وفي سجلات بعض الولايات والأقاليم. ومع ذلك، فإن حقوق ثنائيي الجنس في أستراليا ليست محمية بالكامل، حيث يواجه العديد من الأستراليين التدخلات الطبية القسرية في مرحلة الطفولة.

النتيجة: تختلف الجماعات الدينية الأسترالية بشكل كبير في مواقفها الرسمية تجاه حقوق المثليين، بما في ذلك تقنين زواج المثليين. الموقف الرسمي لعدد من الطوائف الرئيسية - المسيحية واليهودية والإسلام - هو معارضة حقوق المثليين مثل زواج المثليين، على الرغم من أن هذا ليس متجانسًا عبر جميع الطوائف أو رجال الدين، مع تحدث عدد من الزعماء الدينيين لصالح حقوق المثليين. يعارض كل من اللوبي المسيحي الأسترالي، الذي تم تأسيسه في عام 1995، وجمعية العائلة الأسترالية الكاثوليكية، التي تشكلت في عام 1980، بشدة تشريع تبني المثليين للأطفال وزواج المثليين.

يعارض الاتحاد الأسترالي للمجالس الإسلامية، وهي هيئة شاملة للمنظمات الإسلامية، بشدة إزالة التمييز ضد الأزواج والشركاء المثليين في القانون الفيدرالي.
المطلوب التمسك بالحقوق المرتبطة بالحرية الدينية والاعتماد على القوانين والإجراءات التي تؤكد هذه الحقوق لمواجهة سياسة فرض ثقافة الشذوذ الجنسي تحت إطار الاعتراف والحق في الاختلاف. بإمكان الجاليات الإسلامية في استراليا الاعتماد على أسلوب الضغط عبر اللوبيات (منظمات وجمعيات المجتمع المدني) باتجاه عدم فرض هذه الثقافة على الأقليات المسلمة المحافظة واحترام خياراتها بما لا يتعارض مع القوانين والإجراءات الأسترالية.

- **القوانين والإجراءات في كندا**

يكفل ويحمي القانون الكندي حقوق المثليين والمثليات ومزدوجي التوجه الجنسي- والمتحولين جنسيا كغيرهم من باي الكنديين نتيجة عدة قرارات صدرت عملا بالفقرة 15 من الميثاق الكندي للحقوق والحريات التي أضيفت الى الدستور الكندي عام 1982، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1985. لا يمنح ولا ينكر دستور كندا أي حقوق للأقليات الجنسية بصورة صريحة وتحظر المادة 15 من ميثاق الحقوق والحريات الأنواع الرئيسية من التمييز التي قد يقع فيها الكنديين من المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي- والمتحولين جنسياً. وينص البند الأول من المادة 15 على الآتي: كل فرد متساوي وله الحق بموجب القانون للحماية المتساوية والاستفادة المتساوية من القانون دون التمييز ولا سيما دون التمييز القائم على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني أو اللون أو الديانة أو الجنس أو العمر أو الإعاقة العقلية أو الجسدية."

الميثاق الكندي للحقوق والحريات:

- لكل فرد الحق في الحريات الأساسية التالية: حرية المعتقد والدين، حرية الفكر والايمان والرأي والتعبير....
- الحقوق القانونية: لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه والحق في عدم حرمانه من هذه الحقوق إلا وفقاً لمبادئ العدل الأساسية.
- حقوق المساواة: كل فرد متساوي أمام وبموجب القانون وله الحق في حماية قانونية متساوية والمساواة في الاستفادة من القانون دون تمييز، وعلى وجه الخصوص، دون تمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني أو اللون أو الدين أو الجنس أو السن أو الإعاقة الذهنية أو الجسدية.

- تطبيق القوانين والإجراءات مكفول: أي شـــخص انتهكت حقوقه وحرياته كما هي مكفولة في هذا الميثاق أو منعت عنه، يمكن له أن يتقدّم لمحكمة قضـائية مختصـة للحصـول على التصـحيح الذي تراه المحكمة عادلاً ومناسباً بحسب الظروف.
- كفالة حقوق بعض المدارس: ليس في هذا الميثاق ما يلغي أو ينتقص من أية حقوق أو امتيازات يضـــمنها الدستور الكندي فيما يتعلق بالمدارس الدينية والطائفية الخاصة.

ملاحظة: صـــوّت أعضـــاء مجلس العموم الكندي في شـــهر ديســـمبر/ كانون الأول 2021 بالإجماع على منع العلاجات التحويلية التي تســـتهدف تغيير الجنس. وبعد عدة محاولات من قبل البرلمان لحظر هذه الممارســـة، حصـــل مشـــروع القانون "C-4" على الموافقة الملكية في 8 ديسـمبر. وبموجب مشـروع القانون"C-4" ، فقد تم إنشـاء العديد من الجرائم الجديدة في القانون الجنائي الكندي، بما في ذلك (إخضـــاع شـــخص آخر للعلاج التحويلي، بما في ذلك عن طريق توفير العلاج التحويلي لذلك الشـــخص -إبعاد طفل من الدولة بقصـــد إرســـاله إلى العلاج التحويلي خارج كندا - الترويج أو الإعلان عن علاج التحويل - الحصـــول على منفعة مالية أو مادية أخرى من توفير علاج التحويل.وبحســـب مشـــروع القانون، فإن أي شخص يُدان بتسبب شخص آخر في الخضوع لعلاج تحويل يواجه عقوبة بالسجن تصل إلى 5 سنوات، بينما الأفراد الذين يروّجون للعلاج أو يعلنون عنه أو يســـتفيدون منه ماديا قد يواجهون عقوبة بالســـجن تصـــل إلى عامين.

النتيجة: من الممكن للجاليات الإسلامية الكندية الاعتماد على جملة من القوانين والتشريعات المرتبطة بالأساس بميثاق الحقوق والحريات الكندي والتي تشـــير في العديد من المواد الى جملة من الحقوق التي يمكن تقديمها كحجج قانونية للدفاع عن الخصوصية الثقافية والدينية في مواجهة ثقافة نشر الشذوذ في كندا. إضافة الى ذلك، وفي اطار سياسة بعض المؤســـســـات التعليمية الكندية التي تعمل على فرض هذه الثقافة المنحرفة على الأطفال (بما في ذلك أبناء الجاليات الإســـلامية)، وحثهم على الذهاب باتجاه التحويل الجنسيـــ اصـــدر مجلس العموم الكندي قانونا يمنع هذه الممارســـة ويعتبرها جريمة، على الرغم من اعترافه بالمثليين والمثليات ووضـعه لجملة من القوانين لحمايتهم من التمييز والكراهية الاجتماعية والاعتراف بهم كمواطنين كنديين يتمتعون بكل الحقوق.

الاستنتاجات:

امام الموجة الحاصلة في الفترة الأخيرة حول ضرورة دعم ومساندة نشر ثقافة الشذوذ الجنسي وعمليات التحول الجنسي، والمساس بالأطفال ومحاولة التأثير عليهم في هذا الاتجاه، بدا الخطر يدق أبواب الجاليات المحافظة والمتدينة عموما سواء من المسيحيين او المسلمين في كل مكان، في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا وغيرها، وبدأت تظهر أصوات في كل الدول الغربية تندد بهذه الثقافة وبمخاطرها على الناشئة وعلى مستقبل هذه المجتمعات ككل. بالتأكيد ان الجاليات المسلمة- ولأنها جزء أساسي في هذه المجتمعات- هي ملزمة بالخضوع للقوانين والإجراءات المفروضة من قبل حكومات الدول التي تنتمي اليها، ولكن قوانين هذه الدول تمنحها أيضا فرصة الدفاع عن حقوقها وحماية نفسها بالاعتماد على ترسانة الحقوق والحريات العامة المدرجة في الدساتير والقوانين الأساسية في هذه الدول. بالمقابل، تعمل الجمعيات والمنظمات المدافعة عن ثقافة الشذوذ والتحول الجنسي والجهات الداعمة لها على اسكات كل من يعارض هذه الثقافة ويواجهها، الى درجة أنّ الناس اليوم لم يعودوا قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم بخصوص الشذوذ الجنسي لوجود لوبيات تسعى إلى تكميم الأفواه ومنع التفكير في بعض القضايا واتخاذ بعض المواقف خاصة من لدن الكنيسة والأديان

الكبرى، والتلويح بتهمة التطرف والتخلف. في زمن العولمة، وانفتاح المواقع، وتلاشي الموانع، تفتحت شهية الشواذ الغربيين لتوسيع الدعوة ونشر الشذوذ عبر العالم والدفاع عن الشواذ وتكسير الشرائع الدينية وغزو المواقع السياسية. بالتأكيد ان هذا الامر يشكّل خطرا كبيرا على الجاليات الإسلامية في هذه الدول وعلى أجيال كبيرة من الأطفال والناشئة الإسلامية التي تعاني- الى جانب التغريب والارباك في الهوية الاجتماعية والثقافية- من غزو ثقافة مشبوهة وملوثة، قد تشكّل خطرا كبيرا على بقاءه واستمراره.

يذهب الاعتقاد الان الى ان مسالة المعالجة والمواجهة التي يمكن ان تقوم بها الجاليات الإسلامية هي مسألة معقدة وصعبة، خاصة وأننا نتحدث عن جاليات تشكّل جزءا أساسيا من النسيج الاجتماعي والسياسي والقانوني لهذه الدول، وبالتالي، هي ملزمة بالخضوع للقوانين والتشريعات واللوائج والإجراءات الصادرة عن المؤسسات التشريعية ومجالس العموم والنواب في هذه الدول. والا ستعدّ أطرافا متمردة على القوانين وقد يتسبب ذلك في مشاكل وازمات كبيرة، لأنها ستواجه- ليس فقط إجراءات وقوانين، بل مجموعات ضغط ومؤسسات رسمية وغير رسمية وسياسات بدت تدعم هذه الثقافة المنحرفة بل وتروج لها وتعمل على جعلها جزءا من سيرورة ثقافية متكاملة في مجتمعاتها.

في هذه الحالة لم يبقى امام هذه الجاليات الإسلامية المنتشرة في دول الغرب سوى الذهاب باتجاه القضاء اعتمادا على القواعد القانونية والدستورية المرتبطة بالحقوق والحريات الأساسية والعامة التي تكفل حماية كل مواطن على اختلافه وخصوصيته. إضافة الى الاعتماد على جماعات الضغط الإسلامية من جمعيات ومنظمات وشخصيات إسلامية (نواب ومسؤولين) للدفاع على الخصوصية الإسلامية مع التأكيد على احترام الخيارات الأخرى وعدم المساس بها او اعلان الكراهية لها، شرط ان لا تفرض تحت الضغط على هذه الجاليات.

إذا كان الغرب، وتحت شعار العلمانية، والحريات الأساسية والحقوق وعدم التمييز بين المواطنين، واحترام الخصوصية وغيرها من الأسس، تبنى هذه الثقافة المنحرفة واعترف بها واعتبرها جزءا أساسيا من النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعاته، يبقى عليه بالمقابل، احترام الراي المخالف المحافظ مسيحيا واسلاميا (حرية التعبير) الذي لا يعترف بهذه الثقافة ولا يريد ان يكون جزءا منها. على هذه المجتمعات الغربية الوفاء بالتزاماتها تجاه حماية الحقوق والحريات وعدم التمييز بين مواطنيها والا سيكون هذا الامر بمثابة الشرخ الذي سيدمر هذه المجتمعات، ويفتح المجال للصراعات التي لا تنتهي..

****

المصادر:

مجموعة من الروابط واللينكات المتعلقة بالموضوع:

https://www.independentarabia.com/node/344096/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%
-D8%AA-
-https://ar.islamway.net/article/88279/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-
%D9%87%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9-
-https://www.youtube.com/watch?v=q4B4b_SU8Us
-https://arabicpost.net/opinions/2022/06/15/%d9%8a%d8%b1%d9%88%d9%91%d8%ac%d9%88%d9%86-
/ %d9%84%d9%87%d9%85-
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A
D%D8%A7%D8%AF-
-https://www.youtube.com/watch?v=ljpO1aNSpj8
-https://www.cfr.org/backgrounder/marriage-equality-global-
comparisons?gclid=EAIaIQobChMIlKbE4or6_wIVSonVCh0NpQsIEAAYAyAAEgKqL_D_BwE
-https://www.youtube.com/watch?v=hB1ytSbWAco
https://www.youtube.com/watch?v=F9UiNk9pLFg